فصول مهمة في السنة النبوية

لفضيلة الشيخ:
محمد بن علي بن جميل المطري

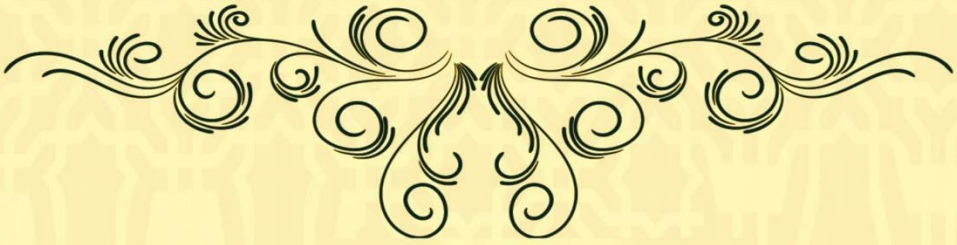

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فصول مهمة في السنة النبوية

لفضيلة الشيخ:
محمد بن علي بن جميل المطري

فصول مهمة في السنة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فهذه فصولٌ في بيان أهمية السنة النبوية، وبيان جهود علماء أهل الحديث في حفظها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وكشف أهم شبهات المنكرين لها أو المشككين في ثبوت ما صححه العلماء منها، مع ذكر فوائد نفيسة وقواعد نافعة تتعلق بالسنة النبوية وكيفية التعامل معها.

أسأل الله أن ينفع بهذه الفصول من اطلع عليها، وأن يرزقنا الاعتصام بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

والله الموفق.

كَتَبَهُ:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ جَمِيلٍ الْمَطَرِيُّ

أهمية السنة النبوية

السُّنَّة النبوية هي المبينة للقرآن الكريم، ومِنْ حِفظِ الله للقرآن أن حفظ السنة التي تبين مجمله، وتفصل أحكامه، فحفظ القرآن الكريم يستلزم حفظ بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو اللغة العربية.

وقد أمرنا الله سبحانه في كتابه العظيم بطاعته وطاعة رسوله، وطاعة الله تكون باتباع القرآن، وطاعة الرسول تكون باتباع السنة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤]، وقال سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠].

قال التابعي الجليل عطاء بن أبي رباح: «طاعة الله: اتباع كتابه، وطاعة الرسول ﷺ: اتباع سنته»(١).

والسنة النبوية كلها تدخل في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧].

ولا يستغني المسلم عن الأخذ بالسنة النبوية، فقد أمرنا الله مثلاً في القرآن بإقامة الصلاة، ولم يبين الله لنا في القرآن كيفيتها وأحكامها، وبين لنا ذلك

(١) رواه عنه عبد الله بن وهب في تفسير القرآن، من كتابه الجامع (٢/ ٩).

الرسول ﷺ بسنته؛ فبين عدد كل صلاة، وما يقرأ في القيام، وما يقال في الركوع والسجود وبين صفتها وأحكامها وأنواعها، وهكذا الصيام والزكاة والحج وغير ذلك من الأحكام، فلا غنى للمسلم عن السنة النبوية.

وقال الله سبحانه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٢١]، وهذه القدوة الحسنة مستمرة لكل المؤمنين في كل زمان، ويلزم من ذلك أن يحفظ الله سنة النبي ﷺ لجميع الأمة أولها وآخرها، حتى يتمكنوا من الاقتداء بالنبي ﷺ.

والنبي ﷺ كان يُعلِّم أصحابه القرآن والسنة، كما قال الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة:٢].

قال العلامة اليماني محمد بن إبراهيم المشهور بابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «علم الحديث هو علم الصّدر الأوّل والذي عليه بعد القرآن المعوَّل، وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسِّر للقرآن بشهادة: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل:٤٤]، وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[النجم:٤]، وهو الذي وصفه الصّادق الأمين بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف إمَّعة: «إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»(١)، وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه، وهو العلم الذي ورّثه المصطفى المختار والصّحابة الأبرار والتّابعون الأخيار، وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم الإسلام، الباقية حسناته في أمة الرسول عليه الصلاة

(١)رواه أحمد (١٧١٧٤) وأبو داود (٤٦٠٤) بإسناد صحيح، من حديث المقدام بن معدي كرب ﷺ.

والسلام، وهو العلم الذي صانه الله عن عبارات الفلاسفة وتقيّدت عن سلوك مناهجه، وهو العلم الذي تفجّرت منه بحار العلوم الفقهية والأحكام الشّرعية وتزيّنت بجواهره التفاسير القرآنية والشّواهد النّحوية والدّقائق الوعظية، وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطّيّب، ولا يرغم به إلا المبتدع المتريّب، وهو العلم الذي يُسلك بصاحبه نهج السَّلامة ويوصله إلى دار الكرامة، وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برَّز في علمه والفقيه وإن برَّز في ذكائه وفهمه والنَّحوي وإن برَّز في تجويد لفظه واللُّغوي وإن اتسع في حفظه والواعظ والمفسِّر كلُّهم إليه راجعون»[1].

(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ (١/ ٧ - ٩).

تدوين السنة النبوية

كان الصحابة ﷺ يتعلمون من النبي ﷺ القرآن الكريم والسنة النبوية، ولم يؤمروا بكتابة الأحاديث النبوية في الكتب حتى لا يختلط كلام رسول الله ﷺ بكلام الله، وأمرهم النبي ﷺ بحفظ أحاديثه وتبليغها، ففي الحديث الصحيح عن زيد بن ثابت ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ»(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ»(٢)، فأمر النبي ﷺ الصحابة أن يسمعوا منه ثم يسمع منهم التابعون ثم أتباعهم، وهذ هو الذي حصل بتوفيق الله.

وقد كان بعض الصحابة يكتب بعض الأحاديث النبوية كعبد الله بن عمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب وسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله ﷺ، لكن كان اعتمادهم الأول على الحفظ لا الكتابة(٣).

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٦) وأبو داود (٣٦٦٠) بسند صحيح.

(٢) رواه أحمد (٢٩٤٥) وأبو داود (٣٦٥٩) بسند صحيح.

(٣) يُنظر تفصيل ذلك في كتاب: كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ وصحابته وأثرها في حفظ السنة النبوية للدكتور أحمد بن معبد بن عبد الكريم، وكتاب تدوين السنة النبوية للدكتور محمد الزهراني.

وفي عهد التابعين كُتِبت الأحاديث النبوية بكثرة، لا سيما في عهد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، قال عبد الله بن دينار رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتب عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني قد خِفتُ دُرُوس العلم، وذهاب أهله»[1]. فخاف عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ من ذهاب العلم بالسنة النبوية بموت العلماء الذين يحفظونها عن الصحابة؛ فأمر التابعين بكتابة الأحاديث النبوية، وتدوينها للناس.

ومن أشهر التابعين الذين كتبوا كثيراً من الأحاديث: محمد بن شهاب الزهري، والزبير بن عدي الكوفي، وهمام بن منبه اليماني وغيرهم.

ثم في عهد أتباع التابعين بدأ العلماء في تصنيف الكتب الجامعة للسنة النبوية، ومن ذلك كتب ابن جُريج المكي، وجامع معمر بن راشد، وموطأ مالك بن أنس، وكتب عبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء القرن الثاني الهجري[2].

ثم جاء بعد أتباع التابعين علماء القرن الثالث الهجري فاجتهدوا في أمر تدوين الأحاديث اجتهاداً عظيماً، ورووا الأحاديث بالأسانيد المتعددة، ولم يكتفوا أن يرووا الحديث من طريق واحد، بل من عدة طرق؛ ليتبين لهم أي خطأ وقع من بعض الرواة، وصنفوا كتباً عظيمة في أسماء الرواة، يُعلم منها حال كل راو من رواة الأحاديث، ومنزلته في الديانة والحفظ، وكانوا يعرفون منزلة الراوي في الحفظ بمقارنة رواياته برواية زملائه الذين شاركوه في رواية

(١) رواه الدارمي في سننه (٥٠٥) بسند صحيح.

(٢) يُنظر تفصيل ذلك في كتاب: تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة للدكتور محمد بنكيران.

الأحاديث عن شيخهم، فيعلمون بذلك من أتقن حفظ الحديث عن الشيخ ومن زاد فيه أو نقص، وأي خطأ يقع لبعض الرواة في رواية الحديث يتبين لهم خطؤه بهذا الميزان، وهو مقارنة رواية الراوي برواية غيره، وعرفوا بهذه الطريقة الأحاديث الغرائب التي تفرد بروايتها راو واحد ولم يشاركه أحد في روايتها، وحكموا على كل حديث بما يستحق من القبول أو الرد، وبينوا الأحاديث الصحيحة التي يعتمد عليها وبينوا الأحاديث الموضوعة التي رواها الكذابون، والأحاديث الضعيفة التي رواها الضعفاء الذين لم يتقنوا حفظ الأحاديث فأخطئوا في روايتها لضعفهم في الحفظ، أو لكونهم لا يعتمد على ما تفردوا بروايته لجهالتهم أو فسقهم أو غير ذلك مما هو مبين في كتب أهل الحديث.

فالله سبحانه حفظ كتابه وسنة رسوله ﷺ بالعلماء العدول، فبهم حفظ الله دينه، وقد أثنى عليهم في كتابه في آيات كثيرة معلومة، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما كان القرآن متميزاً بنفسه - لما خصه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس، وكان منقولاً بالتواتر - لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه، ولكن طمع الشيطان أن يُدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يُدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يُضل به بعض العباد؛ فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان، وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان، وقام علماء الدين بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف

والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم»[1].

فجزى الله عنا علماء الإسلام خيراً، فقد حفظوا لنا الإسلام بحفظ وكتابة كل ما نحتاج إليه في ديننا، من القرآن الكريم وتفسيره، والحديث النبوي وعلومه، وسيرة النبي عليه الصلاة والسلام وأخبار أصحابه من بعده، ونقلوا لنا فتاوى الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم، وحفظوا لنا أسماء الرواة وأنسابهم وأخبارهم وتواريخ وفياتهم، ونقلوا لنا أشعار العرب وأخبارهم وأمثالهم، ونقلوا لمن بعدهم التاريخ الذي عاصروه والذي سمعوه ممن قبلهم، وألفوا الكتب العظيمة في القراءات، والتفسير، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وفي السيرة النبوية، والفقه، والعقيدة، واللغة، والشعر، والنحو، والتاريخ، والأنساب، وكتبوا الأحاديث بأسانيد الرواة، وجمعوا طرق الروايات مع كثرتها من غير كلل ولا ملل، وقارنوا بين جميع الروايات وتأملوها، وتكلموا عن الرواة بما يستحقون من توثيق أو تضعيف، وميزوا صحيح الحديث من سقيمه، والحمد لله الذي حفظ لنا دينه بأقلام العلماء وجهودهم، وقد أقسم الله بالقلم وما يسطرون تعظيما لشأنه فقال سبحانه: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم:١].

وإنما لم يؤمر المسلمون بكتابة الأحاديث النبوية في أول عهد النبوة لكونه شاقًا عليهم، فإن النبي ﷺ كان يخطب بهم، ويحدثهم كثيراً في الحضر والسفر، ويجيب عن أسئلتهم، فكتابة كل ذلك شاق عليهم، فاقتُصِر على كتابة القرآن شيئًا فشيئًا حتى اكتمل نزوله، والشريعة جاءت بالتيسير، وعدم الإعنات،

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٧) بتصرف واختصار.

ووجهت معظم العناية إلى التقوى، والمقصود من السنة النبوية حفظ معانيها، فلا يضر روايتها بالمعنى.

ومقاصد الدين وأصوله معلومة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي القرآن الكريم وفيما صح من الأحاديث النبوية ما يكفي المسلم لمعرفة دينه، وحفظ القرآن الكريم والتوسع في معرفة السنة النبوية فرض كفاية على جميع الأمة، وخير الناس من تعلَّم القرآن وعلَّمه، ثم من تعلَّم السنة النبوية وعلَّمها، ولا يجب على كل مسلم أن يحفظ القرآن الكريم كله فضلا عن أن يحيط علماً بجميع الأحاديث النبوية، فمعرفة الدين ليست أمراً لا يزيد ولا ينقص، ولم توجب الشريعة على كل مسلم أن يكون عالماً، بل عليه أن يوحد الله ويعبده ويتقيه ما استطاع، ويسأل أهل العلم عما يجهله، وقد تكفل الله بحفظ دينه، فمحال أن يذهب من الدين ما يقتضي نقصه[1].

ومن المصالح المترتبة على عدم كتابة جميع السنة النبوية في العهد النبوي:

١. بيان تكفل الله بحفظ كتابه وسنة نبيه المبينة له.
٢. العبادة بالتشمير في حفظ السنة وكتابتها.
٣. تنشئة علوم تحتاج إليها الأمة، كتراجم الرواة وأقوالهم وأخبارهم، وجمع التواريخ والأسانيد، وسرى الإسناد إلى التفسير والتاريخ والأدب[2].

(١) يُنظر: الأنوار الكاشفة لعبد الرحمن المعلمي صـ ٥٤، ٢٣٣، ٢٩٤، ٢٩٧.

(٢) يُنظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي ص٤٠.

خطورة التكذيب بما صح من حديث رسول الله ﷺ

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥].

وعن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»(١).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا ثبت عن رسول الله ﷺ الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره، بل الفرض الذي على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره»(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»(٣).

وقال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب التحذير من طوائف يعارضون سنن النبي ﷺ بكتاب الله تعالى، وشدة الإنكار على هذه الطبقة، قال محمد بن الحسين: ينبغي لأهل العلم والعقل إذا سمعوا قائلا يقول: قال رسول الله ﷺ في شيء قد ثبت عند العلماء، فعارض إنسان جاهل فقال: لا أقبل إلا ما كان في كتاب الله تعالى،

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

(٢) الرسالة (ص: ٣٣٠).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٧٨).

قيل له: أنت رجل سوء، وأنت ممن يحذرناك النبي ﷺ، وحذر منك العلماء، وقيل له: يا جاهل، إن الله أنزل فرائضه جملة، وأمر نبيه ﷻ أن يبين للناس ما أنزل إليهم، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، فأقام الله تعالى نبيه عليه السلام مقام البيان عنه، وأمر الخلق بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وأمرهم بالانتهاء عما نهاهم عنه، فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ثم حذرهم أن يخالفوا أمر رسول الله ﷺ فقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، ثم فرض على الخلق طاعته ﷺ في نيف وثلاثين موضعا من كتابه تعالى، وقيل لهذا المعارض لسنن رسول الله ﷺ: يا جاهل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، أين تجد في كتاب الله تعالى أن الفجر ركعتان، وأن الظهر أربع والعصر أربع، والمغرب ثلاث، وأن العشاء الآخرة أربع؟ أين تجد أحكام الصلاة ومواقيتها، وما يصلحها وما يبطلها إلا من سنن النبي ﷺ؟ ومثله الزكاة، أين تجد في كتاب الله تعالى من مائتي درهم خمسة دراهم، ومن عشرين ديناراً نصف دينار، ومن أربعين شاة شاة، ومن خمس من الإبل شاة، ومن جميع أحكام الزكاة، أين تجد هذا في كتاب الله تعالى؟ وكذلك جميع فرائض الله التي فرضها الله في كتابه، لا يعلم الحكم فيها إلا بسنن رسول الله ﷺ، هذا قول علماء

المسلمين، من قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام، ودخل في ملة الملحدين، نعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى»[1].

وقال ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «التكذيب لحديث رسول الله ﷺ مع العلم أنه حديثه كفر صريح»[2].

(١) الشريعة (١/ ٤١٠ - ٤١٢).

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/ ٣٧٤).

هل يجوز تكذيب الحديث الذي لا تفهمه؟

من أراد أن يفهم الأحاديث النبوية فليرجع إلى ما قاله العلماء في شرح ذلك الحديث، فمن فهم معنى الحديث فليحمد الله، ومن لم يفهمه فلا ضير عليه، وقد يفهمه غيره، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٧٦].

وليس بالضرورة أن نفهم كل حديث قاله النبي ﷺ، فكم من عالم يتوقف في بيان معنى بعض الأحاديث أو يتوقف في وجه الجمع بين حديثين، لكن يجب علينا أن نؤمن بأن ما قاله النبي ﷺ حق وإن لم نفهم معناه.

قال الإمام محمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «من الله الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم»[1].

حتى في القرآن الكريم توجد آيات يُشكِل فهمها على كثير من العلماء، وكثير من المفسرين المتخصصين في التفسير يتوقفون في تفسيرها، ولا يجوز لمن لم يفهم آية أو حديثا أن يُكذِّب به، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٥].

(١) ذكره عنه البخاري في صحيحه (٩/ ١٥٤).

ومن الجهل العظيم أن يتجرأ بعض منكري السنة النبوية بإنكار أحاديث نبوية صحيحة بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم مع وجود شواهد كثيرة لها من القرآن الكريم!

مثل إنكار بعضهم أحاديث عذاب القبر مع وجود كثير من الآيات القرآنية التي تدل على إثباته(١).

ومثل: إنكار بعضهم أحاديث رجم الزاني المحصن مع وجود بعض الآيات القرآنية التي فيها إشارة إلى إثباته(٢).

واعلم أن طريقة أهل العلم الجمع بين النصوص الصحيحة، ولا يردون بعضها ببعض، وكم من حديث صحيح يظن بعض الجهلة بكتاب الله أنه مخالف لكتاب الله، مع وجود آيات كثيرة تدل عليه.

وأهل العلم يروون ما لهم وما عليهم، ولا يخفون شيئًا من العلم ولو كان ظاهره التعارض، ويجمعون بين ما ظاهره التعارض، سواءً كان التعارض بين آيات قرآنية وآيات قرآنية، أو بين آيات قرآنية وأحاديث نبوية، أو بين أحاديث نبوية وأحاديث نبوية، وقد ألفوا الكتب النافعة في كل نوع من هذه الأنواع،

(١) للمؤلف بحث بعنوان: ١٢ دليلاً من القرآن على إثبات عذاب القبر ونعيمه، منشور في موقع الألوكة، ثم أضاف أدلة أخرى، فصار البحث بعنوان: ٢٠ دليلاً من القرآن على إثبات عذاب القبر ونعيمه، وهو منشور في الفيس بوك في صفحة جامع الردود على منكري سنة الرسول ﷺ.

(٢) للمؤلف بحث بعنوان: إثبات أن حد رجم الزاني المحصن ثابت في القرآن وأن إنكاره من سنن اليهود، منشور أيضاً في صفحة جامع الردود على منكري سنة الرسول ﷺ، وهو منشور في موقع الألوكة بعنوان: أحاديث رجم الزاني المحصن.

ككتاب دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشنقيطي، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وشرح مشكل الآثار للطحاوي، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي.

وبعض منكري السنة يُكذِّب بالحديث الصحيح لظنه معارضته للقرآن الكريم، مع أن العلماء أعلم بالقرآن من هؤلاء الجهلة، وأي حديث يخالف القرآن الكريم أو يخالف السنة الصحيحة فالعلماء هم أول من يبينون عدم صحته.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر عدم صحة حديث: (إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فاقبلوه، وإن خالفه فردوه): «في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على رده؛ لأنا إذا عرضناه على كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ خالفه، ففي كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ونحو هذا من الآيات»[1].

واعلم أن القول بعرض السنة على القرآن فإن وافقها قُبِلت، وإن خالفها رُدت، قولٌ لا يصدر إلا من جاهل بمنزلة سنة النبي ﷺ الذي أمرنا الله في القرآن بطاعته واتباعه، وحذرنا من مخالفة أمره، وقائل هذا القول - إن كان عارفًا معنى كلامه وملتزمًا به -لم يُعظِّم النبي ﷺ حق تعظيمه، حيث سوى قوله بقول غيره، ولم يفرق بين قول الرسول ﷺ وقول غيره!

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص: ٢٩١).

ثم إنه لا يوجد أصلاً حديث صحيح يعارض القرآن الكريم، وإذا وُجِد حديث صحيح ظاهره يخالف القرآن فقد وجهه العلماء، وبينوا معناه، كما وجهوا بعض الآيات التي يخالف ظاهرها آيات أخرى في كتاب الله.

فمثلا: قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[المرسلات:٣٥]، هذه الآية الكريمة تدل على أن أهل النار لا ينطقون، وقد جاءت آيات أخرى تدل على أنهم ينطقون، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾[السجدة:١٢]، فهذه الآية تعارض في الظاهر الآية السابقة، وقد بين العلماء أنه لا تعارض بين الآيتين، قال أهل العلم: القيامة مواطن كثيرة، ففي بعضها ينطقون، وفي بعضها لا ينطقون، وبهذا نصدق بجميع النصوص، وكلها حق، ولا تُرد بعض النصوص ببعض بدعوى التعارض كما هو منهج المشككين في السنة، فهذا جهل عظيم بمنهج العلماء، فإنهم لا يقولون بالتعارض إلا إذا لم يُمكن الجمع، وأي حديث يخالف حديثًا صحيحًا فضلاً عن مخالفته لآية من كتاب الله فإن علماء الحديث يردونه ولا يقبلونه، ويبينون ما في متنه من نكارة وما في سنده من خلل.

وما أكثر المغرورين الجاهلين بالسنة النبوية الذين يجحدون جهود علماء الحديث المتخصصين، ويتعالمون ويتطاولون على أئمة الحديث، ويظهرون أنفسهم علماء مميزين للصحيح من الضعيف، ويدعُون الناس إلى عرض الأحاديث صحيحها وسقيمها على القرآن، ويريدون بذلك رد الأحاديث النبوية بأهوائهم، وهم صنفان:

الصنف الأول: منكر للسنة النبوية كلها، ويدعُون الناس للاكتفاء بالقرآن الكريم فقط.

الصنف الثاني: مؤمن ببعض السنة، وكافر ببعضها.

فالصنف الأول ينكرون السنة النبوية جملة وتفصيلاً، فكل ما لم يرد في القرآن ينكرونه.

والصنف الثاني لا ينكرون جميع السنة النبوية، بل تجدهم يستدلون بالحديث إذا كان يوافق أهواءهم ولو كان حديثا ضعيفاً أو موضوعاً، ويردون ما لا يوافق أهواءهم ولو كان حديثا صحيحاً أو متواتراً!

وسبب هذا التخبط العلمي هو أنهم لا يرجعون إلى تمييز صحيح السنة من سقيمها إلى أهل الحديث المتخصصين، فيخبطون خبط عشواء في الاستدلال والرد والقبول.

وسنذكر مثالين يتبين بهما تخبط منكري السنة النبوية وتناقضهم:

المثال الأول: يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، وفي حديث الصلاة الإبراهيمية: «اللَّهُمَّ صَلِّ علَى مُحَمَّدٍ، وعلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ علَى آلِ إبْرَاهِيمَ، إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ علَى مُحَمَّدٍ وعلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كما بَارَكْتَ علَى آلِ إبْرَاهِيمَ، إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[1]، فلو عرضنا هذا الحديث على القرآن لرددناه؛ لأن الله لم يذكر في الآية القرآنية الصلاة على الآل، بل أمر بالصلاة على النبي ﷺ

(١) رواه البخاري (٤٧٩٧) ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

فقط من غير ذكر آله، ولا شك في مشروعية الصلاة الإبراهيمية لورودها في السنة النبوية الصحيحة، وإن لم ترد في القرآن الكريم.

المثال الثاني: يقول الله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام:١٤٥]، يُفهم من هذه الآية المكية أنه لا يحرم غير ما ذُكِر فيها من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أُهل لغير الله، وقد ثبت من حديث علي بن أبي طالب ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الحمر الإنسية[1].

فمن يتَّبع منهج العلماء المؤمنين بالقرآن الكريم والسنة النبوية فإنهم يقولون: يحرُم أكل الحمير بدلالة السنة النبوية، وتلك الآية المكية نزلت قبل الهجرة، ثم في غزوة خيبر سنة سبع من الهجرة حرَّم النبي ﷺ - بوحي من الله - أكل لحم الحمير، وما حرَّم رسول الله ﷺ مثل ما حرَّم الله.

ومن لم يتَّبع منهج العلماء فيلزمه أن يحل أكل الحمير بدعوى أن تحريمها غير مذكور في القرآن!

(١) رواه البخاري (٦٩٦١) ومسلم (١٤٠٧).

خطورة الظن السيء بالعلماء الراسخين

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:١٢].

قال ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «ما نجمت العقائد الضالة والمذاهب الباطلة إلا من الظنون الكاذبة»(١).

وقال ابن عاشور ناصحا من يظنون الظنون السيئة: «ليقدر الظان أن ظنه كاذب، ثم لينظر بعد في عمله الذي بناه عليه، فيجده قد عامَلَ به من لا يستحق تلك المعاملة من اتهامه بالباطل؛ فيأثم مما طوى عليه قلبه لأخيه المسلم، وقد قال العلماء: إن الظن القبيح بمن ظاهره الخير لا يجوز ... وإن كان اعتقاداً في أحوال الناس فقد خسر الانتفاع بمن ظنه ضاراً، أو الاهتداء بمن ظنه ضالاً، أو تحصيل العلم ممن ظنه جاهلاً ونحو ذلك»(٢).

فالواجب على المسلم أن يعرف قدر العلماء، فقد رفع الله منزلتهم في القرآن، وعلى المسلم أن يسأل المتخصصين في كل علم عمَّا يُشكل عليه، كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

---

(١) التحرير والتنوير (٢٦/ ٢٥١).

(٢) التحرير والتنوير (٢٦/ ٢٥١، ٢٥٢).

وإن من الضلال المبين أن يحتقر غير المتخصص أهل العلم المتخصصين، ويظن نفسه أعلم منهم أجمعين، كالذين يطعنون في كتب السنة النبوية، ويتطاولون على أئمة الحديث، كالبخاري وغيره من علماء الأمة، فنُذكِّر من كان فيه خير منهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ونحذرهم أن يكونوا ممن ذمهم الله بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣].

ونقول لهم: هَبْ أن أئمة الحديث كالبخاري الذي تطعنون فيه فاسق، ألم يأمركم الله بالتبين من خبر الفاسق في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]؟!

فالله لم يأمرنا برد خبر الفاسق قبل التبين، بل أمرنا بالتأكد والتحري من صحة خبره، فإن ظهر لنا بعد التثبت والبحث أن خبره كاذب فلنرده على علم، أما المسارعة بالتكذيب فهذا من صفات الكافرين والمنافقين، قال الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩].

وندعو كل الطاعنين في كتب السنة النبوية، المحتقرين لعلماء الأمة، إلى التوبة من مخالفة كتاب فيما أمر من التبين، وفيما نهى عن ظن السوء، ومن ذلك الظن السيء بعلماء الأمة الراسخين الذين نقلوا لنا العلم النافع، فإلى متى لا نتدبر كتاب الله ولا نعمل به؟!

لو تدبرت القرآن فإنه يهديك للتي هي أقوم، ومن ذلك أنه يهديك إلى تعظيم علماء الدين، وسؤال أهل العلم الراسخين، ويرشدك إلى التبين من الأخبار، وعدم المسارعة إلى إنكارها بلا برهان.

حجية خبر الآحاد في مسائل الفقه والاعتقاد

مسائل الاعتقاد تؤخذ من القرآن الكريم، ومن الحديث الصحيح بقسميه المتواتر والآحاد، والمراد بالمتواتر ما رواه جمع عن جمع، والمراد بالآحاد ما رواه الواحد والاثنان والثلاثة ونحو ذلك من غير أن يصل إلى حد التواتر الذي يرويه جمع كثير عن جمع كثير.

والذي عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان من العلماء المحققين أن خبر الواحد المتلقَّى بالقبول يفيد العلم والعمل حتى في مسائل الاعتقاد(١).

ومما يدل على ذلك أن النبي ﷺ لمَّا بَعَثَ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ رضي الله عنه إلى أَهْلِ اليَمَنِ قالَ له: «إِنَّكَ تَقْدَمُ علَى قَوْمٍ مِن أَهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إلى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى... »(٢).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد»(٣).

(١) يُنظر: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام للدكتور عامر صبري.

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢) ومسلم (١٩).

(٣) الرسالة (ص: ٤٥٨).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «على العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه فثبت أن من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه»[1].

فائدة: الحديث يرويه صحابي ثم قد يرويه عن الصحابي أكثر من واحد من التابعين، ثم يرويه عن كل واحد من التابعين راو أو راويان أو ثلاثة أو أكثر، وهكذا تكثر الروايات للحديث الواحد، وبعض أحاديث الآحاد جمع بعض أهل الحديث لها مئات الأسانيد مع أنها آحاد تدور على صحابي واحد أو تابعي واحد، وعلماء الحديث يعدون كل إسناد حديثًا، سواء كان عن النبي عليه الصلاة والسلام، أو كان عن الصحابة أو التابعين أو تابعيهم، فكل رواية يعدونها حديثا حتى الروايات المكررة بأسانيد متعددة، وكذلك روايات التفسير والفتاوى والزهد والتاريخ ونحو ذلك مما يروونه بالأسانيد عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وفي زمن تدوين الحديث نجد أن الحُفَّاظ المتأخرين يكونون غالبًا أوسع رواية للأسانيد من الحُفَّاظ المتقدمين عنهم؛ لأن من عادة المتأخرين أنهم يكتبون جميع أحاديث من تقدمهم شيخًا شيخًا، فتتسع روايتهم جداً.

فمثلا أكبر حفاظ التابعين الأربعة: الزهري وقتادة والأعمش وأبو إسحاق السَّبيعي، كان حديث كل واحد منهم ألفي حديث تقريبًا، ثم جاء من بعدهم

(١) الكفاية في علم الرواية (ص: ٣١).

فروى أحاديثهم وأحاديث غيرهم فكثرت رواياتهم، فمثلا ذكر العلماء أن حماد بن زيد كان حديثه أربعة آلاف حديث، وسفيان بن عيينة كان حديثه سبعة آلاف، وشعبة كان حديثه عشرة آلاف، وسفيان الثوري كان حديثه ثلاثين ألفا، فهو واسع الرواية جداً، عدد شيوخه أكثر من خمس مائة، وكان يروي عن الثقات والضعفاء، قال الحافظ صالح بن محمد: «سفيان الثوري ليس يتقدمه عندي أحد، يبلغ حديثه ثلاثين ألفا»، وعبد الله بن المبارك كان حديثه عشرين ألفا، قال يحيى بن معين: «كان عبد الله بن المبارك صحيح الحديث، وكانت كتبه التي يُحدِّث بها عشرين ألف حديث»، ثم جاء بعد هؤلاء في القرن الثالث الهجري أئمة حفاظ جهابذة، جمعوا أحاديث كل الرواة الذين سبقوهم، وضموا حديث بعضهم إلى بعض، أمثال علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي.

فمثلاً الإمام البخاري حفظ في أول شبابه جميع أحاديث عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح، وفيها آلاف الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين، فما بالك بما جمعه بعد ذلك من مشايخه الذي بلغ عددهم ألفا وثمانين شيخا؟! قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «صنَّفت كتاب الجامع -أي صحيحه- من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله». وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ عن كتابه الصحيح: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة». وقال حنبل بن إسحاق: جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا المسند، وقال لنا: «هذا كتاب جمعته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفـًا». وقال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ:

«كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن».

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ معلقا على قول أبي داود: «هذه حكاية صحيحة، وكانوا يعدون ذلك بالمكرر والأثر وفتوى التابعي، وإلا فالصِّحاح لا تبلغ معشار ذلك»[1].

فائدة أخرى: مشهور عند كثير من الناس أن عدد أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه أكثر من ٥٠٠٠ حديث، وقد ذكر هذا العدد العلامة ابن حزم عن مسند بقي بن مخلد رحمهما الله، والمراد من هذا العدد مجموع أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه الصحيحة والضعيفة التي لم تصح عنه، والمكررة التي جاءت بنفس المتن والسند أو من طريق إسناد آخر عنه، وقد تتبع المحدث محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه (أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها) أحاديث أبي هريرة في الكتب التسعة التي هي أمهات كتب الحديث: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي؛ فوجد أن أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه بعد حذف المكرر ١٤٧٥ حديثًا فقط، وفي هذا العدد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن أبي هريرة رضي الله عنه والأحاديث الضعيفة التي لم تثبت عنه، وقد قمت في كتابي (الأحاديث الصحيحة التي تفرد بروايتها أبو هريرة رضي الله عنه)[2] بدراسة الأحاديث التي ذكرها الأعظمي، فوجدت أن معظم أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه تابعه

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٧).

(٢) الكتاب منشور - بحمد الله - في كثير من مواقع الإنترنت كموقع الألوكة.

على روايتها غيره من الصحابة، وتوصلت إلى أن الأحاديث الصحيحة التي تفرد بها أبو هريرة ﷺ ١١٠ أحاديث فقط، وأكثرها في الترغيب والترهيب والأخلاق والقصص.

وما أحسن ما قاله العلامة المحدث أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «لهج أعداء السنة أعداء الإسلام في عصرنا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة ﷺ، وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا - زعموا - إلى تشكيك الناس في الإسلام، تبعًا لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم، وما صح من الحديث في رأيهم إلا ما وافق أهواءهم ... وما كانوا بأول من حارب الإسلام من هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديمًا، والإسلام يسير في طريقه قُدمًا، وهم يصيحون ما شاءوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم!»[1].

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر (٦/ ٥٢٢، ٥٢٣).

أقسام الأحاديث النبوية

تنقسم الأحاديث المروية عن النبي ﷺ إلى أربعة أقسام، هي:

١. صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث؛ فيجب قبوله.

٢. موضوع بلا خلاف بين أهل الحديث؛ فيجب رده.

٣. ضعيف بلا خلاف بين أهل الحديث، ومعنى كونه ضعيفًا أنه يتوقف في قبوله ورده، ولا ينسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام وإن كان معناه صحيحًا، لكن بعض الأحاديث الضعيفة ضعفها غير شديد، فرأى بعض العلماء العمل بها في فضائل الأعمال، ورأى بعضهم العمل بها إن لم يكن في المسألة غيرها، ورأى بعضهم عدم العمل بها مطلقًا، وبعض الأحاديث الضعيفة ضعفها شديد، فهي أقرب إلى الرد.

٤. مختلف في تصحيحه وتضعيفه بين أهل العلم، فمن أخذ بأحد القولين اجتهاداً أو تقليداً فلا حرج عليه؛ لأن مبنى التصحيح والتضعيف على غلبة الظن، وقد يصل العالم أو الباحث إلى اليقين في حكمه بصحة حديث أو ضعفه، لقرائن تحتف بالحديث عند جمع طرقه والنظر في متنه وأسانيده، قال الحافظ ابن حجر: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن»[1].

(١) فتح الباري (١/ ٥٨٥).

أقسام الأحاديث النبوية
صحيح
صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، فيجب قبوله
موضوع
موضوع بلا خلاف بين أهل الحديث، فيجب رده
ضعيف
ضعيف بلا خلاف بين أهل الحديث، ومعنى كونه ضعيفا أنه يتوقف في قبوله ورده، ولا ينسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام وإن كان معناه صحيحا، لكن بعض الأحاديث الضعيفة ضعفها غير شديد، فرأى بعض العلماء العمل بها في فضائل الأعمال، ورأى بعضهم العمل بها إن لم يكن في المسألة غيرها، ورأى بعضهم عدم العمل بها مطلقا، وبعض الأحاديث الضعيفة ضعفها شديد، فهي أقرب إلى الرد
مختلف فيه
مختلف في تصحيحه وتضعيفه بين أهل العلم، فمن أخذ بأحد القولين اجتهادا أو تقليدا فلا حرج عليه؛ لأن مبنى التصحيح والتضعيف على غلبة الظن، وقد يصل العالم أو الباحث إلى اليقين في حكمه بصحة حديث أو ضعفه، لقرائن تحتف بالحديث عند جمع طرقه والنظر في متنه وأسانيده، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج ١ ص ٥٨٥: تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن

فائدة: أجاز العلماء ذكر الحديث الضعيف في فضائل الأعمال من غير جزم بثبوته، وعدم جواز نفيه بلا علم، قال ابن تيمية: «سوَّغ العلماء أن يُروى في باب الوعد والوعيد من الأحاديث ما لم يُعلم أنه كذب وإن كان ضعيف الإسناد، بخلاف باب الأمر والنهي فإنه لا يُؤخذ فيه إلا بما يثبت أنه صدق؛ لأن باب الوعد والوعيد إذا أمكن أن يكون الخبر صدقا وأمكن أن يوجد الخبر كذبًا لم يجز نفيه؛ لا سيما بلا علم كما لم يجز الجزم بثبوته بلا علم؛ إذ لا محذور فيه»[1].

وقد أجاز النبي ﷺ التحديث عن بني إسرائيل بما لا يعلم كذبه مع عدم الجزم بصدقه ولا الجزم بكذبه، فمن بابٍ أولى جواز رواية الحديث الضعيف الذي لا نعلم كذبه، ويحتمل أنه صحيح في نفس الأمر، لكن لا نجزم به، وهذا ما أخذ به كثير من علماء الحديث في كتبهم - كابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن رجب وابن حجر وغيرهم من حفاظ الحديث - حيث يذكرون أحيانًا في مصنفاتهم أحاديث ضعيفة من غير جزم بصحتها، وإن كانوا كثيرا يبينون حالها من الضعف، لكن أحيانا يكتفون بذكر من أخرجها من غير ذكر ضعفها، فيعجب بعض طلاب العلم من إيراد هؤلاء العلماء الكبار لبعض تلك الأحاديث الضعيفة، ولو علم هذه الفائدة الدقيقة التي ذكرها ابن تيمية عن العلماء لبطل عجبه.

وإن من أخطاء بعض طلاب العلم الجزم بتكذيب الحديث الضعيف المذكور في فضائل الأعمال، وليس هذا معروفًا عن أهل العلم، بل أهل العلم

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٩٣).

حين يُبينون ضعف الحديث لا يجزمون بكذبه، والجزم بتكذيب الحديث الضعيف خطأ مقابل لخطأ العوام الذين يجزمون بتصديق الحديث الضعيف ويعملون به، وأما علماء الحديث فلا يصدقون بالحديث الضعيف لعدم صحة إسناده، ولا يُكذِّبونه إلا إذا كان سنده شديد الضعف أو كان موضوعًا أو مخالفًا لآية أو لحديث صحيح أو مخالفًا للأصول أو لغير ذلك من القرائن التي تدل على بطلانه.

وعلى طالب العلم أن يُفرِّق بين رواية الحديث الضعيف وبين العمل به، فالحديث الضعيف - وإن جاز ذكره في الفضائل - لا يجوز العمل به في العقائد والأحكام، ولا تثبت به المشروعية والاستحباب، قال ابن تيمية: «لا يجوز أن يُعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يُروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يُعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا عُلم أنه مشروع بدليل شرعي ورُوي في فضله حديث لا يُعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقًا، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه يجوز أن يُجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع.

وهذا كما أنه لا يجوز أن يُحرَّم شيء إلا بدليل شرعي لكن إذا عُلم تحريمه ورُوي حديث في وعيد الفاعل له ولم يُعلم أنه كذب جاز أن يرويه، فيجوز أن يروي في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب لكن فيما علم أن الله رغَّب فيه أو رهَّب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله.

وهذا كالإسرائيليات يجوز أن يُروى منها ما لم يُعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيها علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يُثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم»[1].

ولا شك أن الأفضل الاقتصار على ذكر الأحاديث الصحيحة والحسنة، وفيها كفاية عن الأحاديث الضعيفة والمعلولة، كما أن الأفضل عدم ذكر الروايات الإسرائيلية في كتب التفسير وغيرها، لكن من ذكرها فلا حرج عليه بنص قول النبي ﷺ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ»[2]، وهذا بيان لعذر المفسرين الذين يذكرونها أخذا بهذه الرخصة، وإن كان بعضهم يتوسع في ذلك ويروي ما يُعلم بطلانه، لكن المقصود بيان عذر العلماء الذين يذكرون بعض الأحاديث الضعيفة في كتبهم، وأنهم أولى بالعذر ممن يذكر الروايات الإسرائيلية.

وأؤكد على أن الأفضل والأكمل والأسلم للعالم ولطالب العلم وللخطيب عدم ذكر الأحاديث الضعيفة، لا سيما والعامة يقبلونها كما يقبلون الأحاديث الصحيحة، ولا يعلمون أن علماء الحديث إذا ذكروا الأحاديث الضعيفة لا يصدقون بها ولا يكذبونها، ومن احتاج إلى ذكر حديث ضعيف - ولو في فضائل الأعمال - في خطبة أو كتاب أو مقال فليبين ضعفه إبراء للذمة، ونصحا للأمة، والله الموفق.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٢) رواه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

إنصاف علماء الحديث

كان المحدثون رحمهم الله يكتبون الأحاديث النبوية عن كل صحابي وعن كل تابعي وعن كل أتباع التابعين وتابعيهم، فقد كان أهل الحديث يحرصون على كتابة العلم عن كل من له رواية، سواء كان عربيًا أو عجميًا، وسواء كان ثقة أو ضعيفًا، ثم بعد جمعهم لطرق الأحاديث ومقارنتهم للروايات بعضها ببعض يتبين لهم أحوال الرواة، فيعرفون الصادق والكاذب، والحافظ المتقن وضعيف الحفظ، ويميزون بين صحيح الروايات وسقيمها.

وقد روى أهل الحديث رحمهم الله عن الرواة من أهل بيت النبوة كل ما وصل إليهم من أحاديثهم، ولم يفرطوا في شيء منها.

ولو نظرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل فستجد أنه روى عن علي بن أبي طالب ﷺ أكثر مما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ جميعًا، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده عن علي بن أبي طالب ﷺ ٨١٨ حديثًا.

ويزعم بعض الجهلة أن المحدثين جاملوا بني أمية فرووا أحاديث ترضيهم، وأعرضوا عن رواية الأحاديث التي لا ترضيهم، وهذه دعوى باطلة لا دليل عليها، ومما يدل على بطلان دعوى مجاملة أهل الحديث لبني أمية أن دولة بني أمية انتهت سريعًا سنة ١٣٢ هجرية، وفي هذا التاريخ كان لا يزال بعض التابعين الذين رووا عن الصحابة مباشرة أحياء، مثل هشام بن عروة بن الزبير وحُميد

الطويل البصري وسليمان بن طرخان التيمي ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي حازم سلمة بن دينار وزيد بن أسلم وغيرهم، فهؤلاء التابعون طالت أعمارهم حتى أدركوا الدولة العباسية، وقد عاش أيضاً في عهد الدولة العباسية بعض أبناء الصحابة مثل التابعي الجليل سعد بن طارق بن أَشْيَم الأشجعي المتوفى سنة ١٤٠ هجرية، وكان العلماء يروون في مساجدهم وفي بيوتهم الأحاديث النبوية بالأسانيد من قبل ذهاب دولة بني أمية ومن بعد ذهاب دولتهم، ولم يمنعهم من روايتها أحد من الملوك والأمراء، لا في عهد الدولة الأموية، ولا في عهد الدولة العباسية.

وقد روى المحدثون أحاديث فيها ذم لبني أمية، ومن ذلك:

حديث أبي هريرة ﷺ قال: «**إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا مَالَ اللهِ دُوَلًا، وَعِبَادَ اللهِ خَوَلًا**»(١). وبنو أبي العاص هم بنو أمية مثل: مروان بن الحكم بن أبي العاص، وعبد الملك بن مروان وأولاده الذين كانوا ملوكاً.

فلو جامل أهل الحديث بني أمية لجاملوهم في ترك رواية هذا الحديث.

وروى المحدثون أحاديث كثيرة في فضائل آل البيت، ومن ذلك:

حديث زيد بن أرقم ﷺ قال: قام رسول الله ﷺ يوما فينا خطيباً، بماء يدعى خُمًّا بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «**أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فإِنَّما أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ**

(١) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٥٢٣) موقوفا، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧٤٤) مرفوعا بطرقه وشواهده، ورواه أيضا أحمد بن حنبل في مسنده (١١٧٥٨) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً، وضعفه الأرناؤوط.

ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُما كِتَابُ اللهِ، فيه الهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا به»، فحث على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي»[1].

فأوصى النبي ﷺ أمته بالاستمساك بكتاب الله ثم ذكَّرهم بحق أهل بيته، وكرر ذلك ثلاث مرات للتأكيد، وليس المراد الغلو فيهم، ودعوى عصمتهم، بل المقصود محبتهم ومعرفة حقهم، وترك ظلمهم[2].

وضعَّف علماء الحديث أحاديث بعض رواة أهل السنة لكونهم غير متقنين، فالمحدثون رحمهم الله لا يحابون أحداً، لا قريباً ولا بعيداً، ولا حبيباً إليهم ولا بغيضاً، والعبرة عندهم في قبول الحديث بالحفظ والعدالة وترك المخالفة؛ ولذا نجدهم يضعفون أحاديث بعض أهل السنة من الصالحين والزهاد والقراء الكبار والفقهاء الأجلاء لكونهم لم يضبطوا الأحاديث التي رووها، أو رووا ما لم يتابعهم عليها متابع من أقرانهم عن شيوخهم، وكثر تفردهم بأشياء لا يُتابعون عليها عن شيوخهم ولا عن شيوخ شيوخهم، فظهر للمحدثين كثرة أغلاطهم في الأسانيد أو في المتون فضعفوا أحاديثهم وإن كانوا يحبونهم ويجلونهم لصلاحهم وفقههم، وهذا مما يدل على إنصافهم، ومن ذلك:

نُعيم بن حماد الخزاعي المروزي رحمه الله صاحب التصانيف، وكان من أعلم الناس بالفرائض، وكان إماماً في السنة، شديداً على أهل الأهواء، ومحبوباً عند أهل السنة، وحُبس في فتنة خلق القرآن، ومات في حبسه مقيداً، وأوصى أن يُدفن

(١) رواه مسلم في صحيحه (٢٤٠٨).

(٢) للمؤلف كتاب: فضائل أهل بيت النبوة في كتب السنة، منشور في موقع الألوكة وغيره.

بقيوده ليخاصم من حبسه ظلماً، ومع هذا ضعَّفه كثير من المحدثين، ولو حابوا أحدا لحابوه، قال عنه أبو زرعة الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «يصل أحاديث يوقفها الناس»، وقال أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: «عن نعيم بن حماد نحو عشرين حديثا عن النبي ﷺ ليس لها أصل، وقال النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس بثقة»، وقال أبو علي النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به»، وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «نُعيم من كبار أوعية العلم لكنه لا تركن النفس إلى رواياته»، وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ «أيضاً: لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير»[1].

ومن إنصاف علماء الحديث أنهم قبلوا روايات الشيعة الثقات، فأهل الحديث كانوا يروون الأحاديث عن كل من حفظها وكتبها ورواها عن شيوخه، وكانوا يكتبون الحديث الواحد من جميع طرقه بالأسانيد المتعددة، ثم يميزون بين الروايات، ويصححون أحاديث الثقات ولو كانوا من الشيعة، ويضعفون أحاديث الضعفاء والمتروكين ولو كانوا من أهل السنة، فهم لا يحابون أحداً، فقد يضعفون من يُجلِّونه إذا كان لا يحفظ حديثه، ويوثقون من يحفظ حديثه الذي سمعه من شيوخه ولو كان يخالفهم في المذهب، فكان قصد المحدثين حفظ سنة النبي ﷺ، وتمييز صحيحها من سقيمها، وأفنوا أعمارهم في هذا السبيل، فتفرغوا لحفظ السنة بمتونها وأسانيدها، وأتعبوا أنفسهم في جمع طرق الأحاديث وتمييز روايات الرواة.

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٩).

والميزان عندهم في نقد الرواة هو الحفظ والإتقان والعدالة، وعدم الخطأ والمخالفة والشذوذ، من غير محاباة لأحد، وكيف يحابون أحدا على سنة رسول الله ﷺ التي عاشوا من أجل حفظها، وتخصصوا في تمييز صحيحها من سقيمها؟!

والناظر في كتب الجرح والتعديل يجد كثيراً من رواة الشيعة وثقهم أهل الحديث رحمهم الله، لصدقهم وضبطهم لما رووه، وينبغي التنبه إلى أن تشيع أولئك الرواة ليس كتشيع متأخري الشيعة الذين يدعون غير الله، ويؤمنون بغيبة المهدي المنتظر، ويجيزون المتعة، ويدينون بالتقية، وغير ذلك من الطامات، وإنما كان تشيع بعض المحدثين من الرواة هو في تقديمهم علي بن أبي طالب على عثمان بن عفان رضي الله عنهما، والأمر في هذا هين، والغالي المفرط منهم كان يقدمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وبعضهم كان عنده غلو أشد من هذا لكن لم يكن كتشيع الشيعة المتأخرين[1].

فمن رواة الشيعة الذين وثقهم أهل الحديث:

١. **عدي بن ثابت الأنصاري**، قال عنه الذهبي: «عالم الشيعة وصادقهم وقاصهم وإمام مسجدهم، ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم. قال المسعودي: ما أدركنا أحداً أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت. وثقه أحمد، والعجلي، والنسائي»[2].

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٤٥٧).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٦١).

١) **فِطر بن خَليفَة**، قال يحيى بن معين: «فطر بن خَليفَة ثِقَة، وَهُوَ شيعي»[(١)].

٢) **مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان الكوفي**، روى عنه جميع أصحاب الكتب الستة: البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه مع كونه شيعيًا؛ لأنه كان ثقة يحفظ حديثه، ولا يكذب عن شيوخه، قال عنه أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث»، ووثقه يحيى بن معين، وَقَال أبو زُرْعَة رَحِمَهُ اللَّهُ: «صدوق من أهل العلم»، وذكره ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الثقات وَقَال: «كان يغلو في التشيع»[(٢)].

(١) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٣ / ٣٣٣).

(٢) يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٢٦/ ٢٩٧).

قواعد مهمة في التعامل مع السنة النبوية

هذه قواعد مهمة تبين منهج العلماء في التعامل مع السنة النبوية، وفيها كفاية في الرد على شبه من يشككون الناس في السنة الصحيحة:

القاعدة الأولى: تكذيب الخبر مع احتمال صدقه ضلال مبين:

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾[فصلت:٥٢]، والحديث الصحيح وحي من الله، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[النجم:٣-٤]، وعن أبي أُمامة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إنما أَقُولُ مَا أُقَوَّلُ»[1]، أي: أقول لكم ما أوحاه الله إليَّ.

وطريقة العلماء ليست التكذيب والإنكار بما لم يحط الإنسان بعلمه، ولا الجزم في مقام الاحتمال المعتبر، قال الله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس:٣٩]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، أي: لا تقل ما لا تعلم، ولا تتبع الظن بلا علم.

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢٢٢١٥) وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢١٧٨).

القاعدة الثانية: اليقين لا يزول بالشك، وخبر المتخصصين في علمٍ ما لا يصح أن يرده الجاهلون بذلك العلم بالظن:

فمثلاً قواعد أهل الطب لا يُقبل ردها من الجاهلين بالطب، وقواعد النحاة لا يردها الجاهل بالنحو، وهكذا ما صححه المحدثون من الأحاديث لا يُقبل ردها بالظن، فإن الظن لا يغني من الحق شيئا.

فطريقة أهل الحديث أنهم يجمعون طرق الحديث فيتبين لهم الصواب من الخطأ، وبجمعهم للروايات يتبين لهم حال الرواة في الحفظ والإتقان، فمن وافق من الرواة أصحابه الذين يشاركونه في الرواية عن شيخهم تبين لهم ضبطه وإتقانه، فإن خالفهم بالزيادة والنقصان والخطأ تبين لهم ضعف حفظه، فإن أضاف إلى ذلك تفرده بروايات عن شيخهم الواحد ولم يذكرها غيره من طلاب ذلك الشيخ تبين لأهل الحديث كذب ذلك الراوي أو اتهموه بالكذب بحسب إكثاره من التفرد وبحسب مروياته ومخالفته لأقرانه الذين يروون عن شيخ واحد[1].

والمحدثون لا يقبلون الحديث إذا كان مخالفا لكتاب الله تعالى، ولا يجوِّزون العمل به، فلهم نظر في متون الحديث كما لهم نظر في أسانيدها.

القاعدة الثالثة: إذا تعارض نصان ثابتان يُجمع بينهما ولا يُكذَّب أحدهما:

إذا تعارض نصان ثابتان سواء كانا آيتين أو آية وحديثًا، أو حديثين، فإن العلماء يقولون: يُجمع بينهما، فإن لم يمكن يُنظر الناسخ من المنسوخ، فإن لم

(١) يُنظر: مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

يُعرف المتقدم من المتأخر يُرجح بينهما، فإن لم يمكن الترجيح فأهل العلم يقولون: نتوقف، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

فهذه طريقة أهل العلم قديماً وحديثاً، أما طريقة أهل الأهواء فالتكذيب والرد لما يظنونه لا يدخل عقولهم!

وطريقتهم هذه مبتدعة ومتناقضة، وقد توصلهم إلى الكفر إن أعملوها في نصوص القرآن الكريم، وهم إن لم يعملوها في القرآن وأعملوها في السنة تناقضوا؛ فإن القرآن والسنة الصحيحة كلاهما وحي، وكلاهما حق، وإن صدَّقوا ببعض الآيات القرآنية وإن لم تدخل عقولهم فلماذا لا يقبلون بعض ما في السنة مما لم يدخل عقولهم؟!

وهذا التناقض الواضح يكفي في بيان بطلان منهجهم، فإن في **القرآن العظيم أشياء تحير العقل، ويجب الإيمان بها وإن لم تدخل عقولنا**، وسأذكر ثلاثة أمثلة من سورة واحدة وهي سورة الكهف:

١. **قصة أصحاب الكهف العجيبة**، وفيها قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف:٢٥]، وهذا شيء عجيب جداً قد لا يدخل عقول الكفرة، ولكننا نؤمن به لأن خبر الله حق لا ريب فيه.

٢. **قصة موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام**، وفيها عجائب كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف:٦١]، أي: أحياه الله بعد موته، واتخذ طريقاً في البحر، حيث حبس الله جرية الماء فصار هناك نفقاً في مكان دخول الحوت البحر! وهذا شيء عجيب جدا كما قال فتى موسى: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾

[الكهف:٦٣]، فهل يدخل هذا العقل؟! نعم يدخل عقول المؤمنين، ولو كان هذا في حديث صحيح لآمنا به، ولم نقل: هذا من الإسرائيليات كما هو منهج المشككين في السنة النبوية!

٣. **قصة ذي القرنين**، وبنائه الردم على المكان الذي كان يخرج منه يأجوج ومأجوج، وهذا أمر عجيب جداً يحير العقول، ونحن نؤمن بهذه القصة التي أخبرنا الله عنها، ولا نشك فيها، ومن شك فيها وقال: هذا من أساطير الأولين فقد كفر، ولو كانت هذه القصة في صحيح البخاري ومسلم لسمعنا بعض أهل الزيغ يسارع بقوله: هذا من خرافات الأولين! هذا لا يدخل العقل ولا يمكن أن نصدقه أبداً!

القاعدة الرابعة: باجتماعِ النقلِ الصحيح والعقلِ الصريح تُدْرَكُ الحقائق الشرعيَّةُ:

شريعة الإسلام توافق العقل الصريح، وتهتم به، وترفع منزلته ومكانته، وتصرف طاقته فيما يفيد، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدعو إلى التفكر واستعمال العقل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد:٣]، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد:٤]، وباجتماع النقل الصحيح والعقل الصريح تُدْرَكُ الحقائق الشرعيَّةُ؛ فلا النقلُ وحده يُفِيدُ فاقدَ العَقْلِ ولا العقلُ وحده يُفِيدُ فاقدَ النَّقْل فلا بد من اجتماعهما، وبنقصِ واحدٍ منهما تَنْقُصُ المعرفةُ بالحَقّ.

وليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح من القرآن والسنة ما يوجب مخالفة الشرع أصلاً.

القاعدة الخامسة: إن تعارض النقل والعقل في الظاهِرِ قُدِّمَ النَّقْلُ على العقلِ:

إن تعارض النقل والعقل في الظاهِرِ قُدِّمَ النَّقْلُ على العقلِ؛ لأنَّ النَّقْلَ عِلْمُ الخالِقِ الكامِلِ والعَقْلَ عِلْمُ المخلوقِ القاصِرِ، وهذا التعارض يكون بحسب الظاهر لا في حقيقة الأمر؛ فإنه لا يمكن أبداً حصول تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وإذا وجد تعارض فإما أن يكون النقل غير صحيح أو العقل غير صريح. والعقل كالبَصَر، والنقل كالنُّور؛ لا يَنتفِعُ المُبْصِرُ بعينِهِ في ظلامٍ دامِسٍ ولا يَنتفِعُ العاقلُ بعقلِهِ بلا وَحْيٍ وبقَدْرِ النورِ تَهْتَدِي العَيْن وبقدرِ الوحيِ يَهتَدِي العَقْل وبكمالِ العقلِ والنقلِ تَكتمِلُ الهدايةُ والبصيرة؛ كما تَكتمِلُ الرؤيةُ حِينَ الظَّهِيرَة، فالمؤمنون أبصر النَاس بالحقائق الشرعية لجمعهم بين النقل الصحيح والعقل الصريح.

القاعدة السادسة: يجب اتباع الوحي وعدم الاستغناء عنه بالعقل وحده:

يجب اتباع الوحي وعدم الاستغناء عنه بالعقل وحده، ومَنْ قالَ: إنَّهُ يَهتَدِي إلى اللهِ بعقلِهِ المُجرَّدِ بلا وحيٍ فهو كمَنْ قالَ: إنَّهُ يَهْتَدِي إلى طريقِهِ بعينِهِ المُجرَّدَةِ بلا ضياءٍ والأول بلا بصيرة، والثاني بلا بصر، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦].

فلا هداية إلا لمن اتبع الوحي، ومن لم يتبعه فقد ضل ضلالاً مبينًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

وقد ضل مَنْ يقول: لا أُصدِّق بأي حديث إلَّا إذا أدرَكَهُ عقلي وما لا يُدْرِكُهُ لا أُؤمِنُ به؛ فإن هذا قَدَّمَ العقلَ القاصر الناقص الذي يجهل أكثر مما يعلم على الحديث الصحيح الذي جاء به رسول الله ﷺ.

فالمؤمن العاقل يقدم الحديث الصحيح على كل عقل، فما لا يُدرِكُهُ العقلُ لا يَعْنِي عدَمَ وجودِهِ ولكنَّهُ هو غيرُ مُدْرِكٍ له فللعقلِ حَدٌّ يَنتهي إليه كما أنَّ لِلْبَصَرِ حَدًّا ينتهي إليه لا ينتهي الكونُ والوجودُ بنهايتِهِ وللسمعِ حَدٌّ لا تنتهي الأصواتُ بنهايتِهِ؛ فللنَّمْلَةِ صوتٌ لا يُسْمَع وفي الكونِ فَضَاءٌ وكواكبُ ونجومٌ لا تُرَى.

ومعلوم أن النصوص الشرعية منها ما يفهمه غالب الناس، ومنها مما لا يفهمه إلا العلماء، ومنها ما لا يفهمه ويعرف دلالته إلا الراسخون من أهل العلم، فيكون موقفنا هو العمل بالمحكم، والوقوف عند المتشابه. والمتشابه: هو ما لا يعلمه إلا الراسخون من أهل العلم، وأما جعل هذا المتشابه أصلاً، أو التشكيك في المحكمات بضربها بالمتشابهات فهذا سبيل أهل الغي، يقول الله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:٧].

والعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح بحال، ومتى توهم متوهم أن نصاً من النصوص الشرعية الثابتة خالف للعقل فليتهم عقله هو.

والشريعة الإسلامية – بحمد الله – تأتي بما تحار فيه العقول ولا تأتي أبداً بما تحيله العقول كما قرر ذلك العلماء، بمعنى أن الشريعة لا تأتي بما تعده العقول السليمة أمراً مستحيلاً.

ويجب التسليم للنقل الصحيح أخبارا وأحكاما سواء عَرَفْنا العِلَّةَ أو لم نَعْرِفْها، ويجب على المسلم أن يقدم قول الله ورسوله ﷺ على كل قول وعلى كل قياس وعلى كل ذوق وعلى كل استحسان، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١].

القاعدة السابعة: تشابه طريقة الطاعنين في القرآن الكريم وطريقة الطاعنين في السنة النبوية:

مِنْ مَكْرِ المستشرقين وخبثهم عندما يُنَفِّرُون الناس من القرآن الكريم أنهم يُظهرون أنه كتاب مليءٌ بالخرافات وبما يخالف العقول، فيذكرون لهم آية يأجوج ومأجوج والردم الذي بناه ذو القرنين، ويذكرون آية إتيان عرش بلقيس في طرفة عين إلى النبي سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، ويذكرون آية الدابة التي ستخرج من الأرض وتُكَلِّم الناس آخر الزمان، ويقولون: أين يأجوج ومأجوج؟! وكيف يُمكن مجيء عرش بلقيس من اليمن إلى الشام في طرفة عين؟! وكيف تُكَلِّمُ الناس دابة؟! وبأي لغة تخاطبهم؟!

مع أن المؤمن يعلم أن ما أخبر الله به صدق لا ريب فيه، وأننا لا نعلم تفاصيل ما غاب عنا مما أخبر الله به، وأن الله على كل شيء قدير، لكن بهذا المكر والخداع يَفْتِنُ المسشرقون من لا يعرفون القرآن، ويوهمونهم أنَّ آيات القرآن كله مثل هذه الآيات التي يؤمن بها المسلمون، وإن كانوا لا يعرفون تفاصيلها، ولو أنَّ من لا يعرف القرآن قرأ القرآن الكريم الذي هو أكثر من (٦٠٠٠) آية؛ لَتَبَيَّنَ له مكرهم وخبثهم، حيث تركوا كل آيات القرآن الواضحة،

واختاروا تلك الآيات التي لا يفهمها بعض الناس؛ لِيُنَفِّرُوا الناس عن القرآن كله!

ولو سأل الجاهل بالقرآن أهل العلم من المفسرين؛ لوجد الجواب عن كل آية أشكلت عليه.

وهكذا نجد الطاعنين في السنة يَحْذُوْنَ حذو الطاعنين في القرآن، ويقتدون بهم في طريقتهم الماكرة الخبيثة؛ لِيُنَفِّروا الناس من السنة النبوية، فيُظهرون - مثلاً- أنَّ صحيح البخاري مليءٌ بالخرافات، وبما يخالف العقل والشرع، فيبحثون فيه عن بعض الأحاديث التي لا يفهمها العوام، ويُهَوِّلُون الكلام حولها، مثل تهويل المستشرقين حول تلك الآيات القليلة، ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [البقرة:١١٨]، فيفتنون بذلك من يسمعهم من العوام وغير المتخصصين في علم القرآن والسنة، والله المستعان!

ولو أنَّ من لا يعرف صحيح البخاري قرأ صحيح البخاري - وعدد أحاديثه (٧٥٠٠) حديث تقريباً من غير تكرار - لَتَبَيَّنَ له مكرهم وخبثهم؛ حيث تركوا كل أحاديث صحيح البخاري، واختاروا تلك الأحاديث القليلة التي يدندنون حولها؛ لينفروا الناس عن السنة النبوية كلها!

ولو سأل غير المتخصص في الحديث علماء الحديث المتخصصين؛ لوجد الجواب الشافي عن كل حديث منها، بل قد ألف العلماء التآليف الكثيرة في بيان تلك الأحاديث التي فيها إشكال.

من هو الإمام البخاري؟

هو محمد بن إسماعيل البخاري، ولد في بُخارى سنة ١٩٤ هجرية، وحفظ القرآن الكريم وهو غلام، وحبَّب الله إليه حفظ الحديث وعمره عشرة أعوام، واجتهد في طلب العلم حتى أنه لما بلغ ستة عشر عامًا كان قد حفظ جميع كتب عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وفيها عشرات الآلاف من الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وعرف منذ صغره كلام أصحاب الإمام أبي حنيفة في الأحكام الفقهية.

وصنَّف وعمره ثمانية عشر عامًا كتاب قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم، وبدأ يصنف في صغره كتاب التاريخ الكبير الذي ذكر فيه أسماء آلآف الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، مع ذكر شيء من أنسابهم، وبعض من روى عنهم ورووا عنه، وذكر تاريخ وفياتهم.

رحل البخاري لسماع الحديث إلى أكثر مُحَدِّثي الأمصار في خراسان ومدن العراق والحجاز والشام ومصر، ولقي كبار علماء عصره، وبلغ عدد شيوخه في الحديث ألفا وثمانين شيخًا، وكان البخاري إذا كتب عن شيخ سأله عن اسمه وكنيته ونِسبته وحملِه الحديث، وربما سأله أن يُخرج إليه أصله ونسخته ليتأكد من صحة ما يرويه عن مشايخه.

واشتهر البخاري في حياة شيوخه بالحفظ والإتقان والتحري، حتى إن بعض شيوخه روى عنه، وطلب منه بعض شيوخه أن يفيده بما في كتابه من سقط أو غلط، وكان شيوخه يفضلونه على أنفسهم، وكان بعضهم يسألونه عن عِلَل الحديث، وكانوا يهابونه لسعة علمه وإتقانه ومعرفته بغالب أحاديثهم من طرق أخرى.

ولم يكن البخاري محدثا فقط، بل كان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بتفسيره، فقيهاً مجتهداً، ومن يطَّلع على أبواب صحيحه يعلم قدر فقهه، ودقة استنباطه.

وقد رحل طلاب العلم إلى البخاري لسماع الحديث منه، وبلغ عدد طلابه عشرات الآلاف، قال تلميذه الفربري: «سمع كتاب صحيح البخاري تسعون ألف رجل.

قال محمد بن حمدويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديثٍ صحيحٍ ومائتي ألف حديثٍ غيرِ صحيحٍ».

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال حاتم بن منصور رَحِمَهُ اللَّهُ: «محمد بن إسماعيل البخاري آية من آيات الله».

وقال الحسين بن حُريث رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا أعلم أني رأيت مثل البخاري، كأنه لم يُخلق إلا للحديث».

وكان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ صابراً زاهداً، شاكراً كريماً، دقيق الورع، وكان لا يشتغل بأمور الناس، كل شغله في العلم والعبادة.

وكان يتجنب الدخول على السلاطين والأمراء، وكانت له قطعة أرض يكريها كل سنة بسبع مائة درهم.

وكان قليل الأكل، نحيفاً، ليس بالطويل ولا بالقصير.

وكان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ يختم في شهر رمضان في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التروايح كل ثلاث ليال بختمة!

وقال تلميذه محمد بن أبي حاتم الوراق رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان البخاري يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة».

وقال سليم بن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيت بعيني منذ ستين سنة أفقه، ولا أورع، ولا أزهد في الدنيا من محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال بكر بن منير رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً».

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إماماً حافظاً، حجة، رأساً في الفقه والحديث، مجتهداً، من أفراد العلم مع الدين والورع والتأله».

وكان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مع علمه مجاهداً في سبيل الله، وكان ماهراً بالرمي، مرابطا في الثغور.

توفي البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ليلة عيد الفطر في قرية خَرْتَنْك قرب سمرقند سنة ٢٥٦ هجريةَ وعمره ٦٢ عاما.

وللبخاري مؤلفات كثيرة أشهرها كتابه الصحيح، ومن مؤلفاته أيضاً: التاريخ الكبير (٨) مجلدات، والتاريخ الأوسط، والضعفاء الصغير، والأدب المفرد، وخلق أفعال العباد، ورفع اليدين في الصلاة.

نبذة تعريفية مختصرة بكتاب صحيح البخاري

اسم صحيح البخاري هو: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

اعتنى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في تأليفه للجامع الصحيح عناية بالغة، قال البخاري: «صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله».

وعدد أحاديث صحيح البخاري (٢٥٠٠) حديث تقريباً بدون تكرار، وعدد أحاديثه مع التكرار (٧٥٦٣).

وقد رتب البخاري صحيحه ترتيبًا مفيداً في كتب متنوعة، وعدد الكتب التي عقدها البخاري في صحيحه (٩٧) كتابًا، بدأها بكتاب بدأ الوحي، فكتاب الإيمان، فكتاب العلم، ثم كتب العبادات من الوضوء والغسل... إلخ، وتناول في تلك الكتب سائر أحكام الشرع العملية والاعتقادية، ومن الكتب التي عقدها: كتاب تفسير القرآن، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الأدب، وكتاب الدعوات، وكتاب الرقاق، ومما ذكره كتاب أحاديث الأنبياء، وكتاب المناقب، وكتاب أصحاب النبي ﷺ، وضمنه: باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، وباب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، وباب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، وباب مناقب فاطمة عليها السلام. وعقد كتاب المغازي لذكر

سيرة النبي ﷺ وغزواته، ثم ذكر أخيراً: كتاب الفتن، وكتاب الأحكام، وكتاب التمني، وكتاب أخبار الآحاد، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وختم كتابه بكتاب التوحيد.

وكل كتاب في صحيح البخاري يتضمن أبواباً يذكر فيها البخاري بعض الآيات المناسبة للباب، ويروي في كل باب عدداً من الأحاديث بإسناده، ويكرر غالباً الحديث الواحد في أكثر من باب ليستخرج منه بعض الأحكام الفقهية، وبعض الفوائد المستنبطة؛ ولذلك قال العلماء: فقه البخاري في تراجمه، أي: في الأبواب التي عقدها في صحيحه، فهي تدل على فقهه وحسن استنباطه، وقد يذكر البخاري في بعض الأبواب أقوالاً لبعض الصحابة والتابعين.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أدخلت في كتابي حديثاً حتى استخرت الله وصليت ركعتين وتيقنت صحته».

وهذا من البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لزيادة التأكد من صحة الأحاديث التي بَذَلَ جهده في اختيارها من أصح الأسانيد، وإلا فهو إمام الدنيا في حفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها ومعرفة الرواة كما يُعلم ذلك من ترجمته.

وضع الله القبول لكتاب صحيح البخاري بما لا نظير له في الكتب المصنفة، فتلقاه العلماء في مختلف البلدان وعلى مر الأعصار بالرواية والسماع، والنسخ والشرح، والحفظ والدرس، بما لا ترى مثله لأي كتاب آخر بعد كتاب الله.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع العلماء على قبول صحيح البخاري وصحة ما فيه».

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفق العلماء رحمهم الله على أنَّ أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث».

وقد أحسن من قال:

صَحِيْحُ الْبُخَارِيِّ لَوْ أَنْصَفُوهُ ... لَمَا خُطَّ إِلَّا بِمَاءِ الذَّهَبْ

هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْهُدَى وَالعَمَى ... هُوَ السَّدُّ بَيْنَ الفَتَى وَالْعَطَبْ

هل نسخة صحيح البخاري التي كتبها بيده موجودة إلى يومنا هذا؟

كل كتاب من كتب الحديث المشهورة رواه عن مؤلفه طُلَّابه، فمثلاً البخاري أملى كتابه الصحيح على طُلَّابه، ونسخ طُلَّابه كتابه في حياته، وسمعوه من البخاري نفسه حديثًا حديثًا وكانوا ألوفًا، وانتشرت نسخه في حياته وبعد موته، وإلى يومنا هذا يروي علماء الحديث صحيح البخاري بالأسانيد الكثيرة المتصلة إلى البخاري.

وأشهر تلاميذ البخاري الذين رووا صحيحه واتصلت أسانيد من جاء بعد البخاري إليهم أربعة: وهم: الفِرَبْرِي، والبزدوي، والنَسَفِي، وحماد بن شاكر.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري: «وذكر الفربري أنه سمع صحيح البخاري من الإمام البخاري تسعون ألفًا»[1].

ومما يثيره الطاعنون في صحيح البخاري: عدم وجود مخطوطة صحيح البخاري التي كتبها بيده؛ حتى نتأكد من صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام البخاري!

(١) فتح الباري (١/٤٩١).

ونجيب بكل وضوح عن هذا السؤال فنقول: نسخة صحيح البخاري التي كتبها بيده غير موجودة إلى يومنا هذا؛ لطول المدة، ولا يضر هذا في جميع الكتب التي تَلَقَّاها العلماءُ خلفاً عن سلف، ما دام أنه قد تمَّ كتابة نسخٍ صحيحة منها، ثم تم النسخ من تلك النسخ مع المقابلة والإتقان، وتناقل العلماء تلك النسخ في كل مكان وزمان.

فالكتب القديمة المشهورة؛ مثل السيرة النبوية لابن إسحاق المتوفى سنة (١٥١هـ)، وكتاب سيبويه في النحو المتوفى سنة (١٨٠هـ)، حتى كتب الطب القديمة، مثل كتب أرسطو والرازي والزهراوي يجزم العلماء بنسبتها إلى مؤلفيها، وإن كانت النسخ التي كتبوها بأيديهم غير موجودة الآن.

فالعلماء والباحثون المتخصصون هم الذين يجزمون بنسبة كتاب إلى مؤلفه أو ينفون ذلك، أما غير العلماء والمتخصصين فلا عبرة بنفيهم لنسبة كتاب إلى مؤلفه.

فبسبب بُعد أكثر الناس عن طلب العلم الشرعي، وعن مجالسة أهل العلم والأخذ عنهم لا يعلمون أنَّ جميع الكتب القديمة يرويها العلماء إلى يومنا هذا بالسماع والإجازة، فجميع كتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ والنحو واللغة وغيرها يرويها طلاب العلم بأسانيدَ متصلةٍ إلى مؤلفيها، ومن كان جاهلاً بهذا فليبحث عن كتب الأثبات، وهي كثيرة ومشهورة بين طلاب العلم، مثل كتاب (إتحاف الأكابر بأسانيد الدفاتر) للعلامة محمد بن علي الشوكاني.

وهذا بيان أشهر روايات صحيح البخاري:

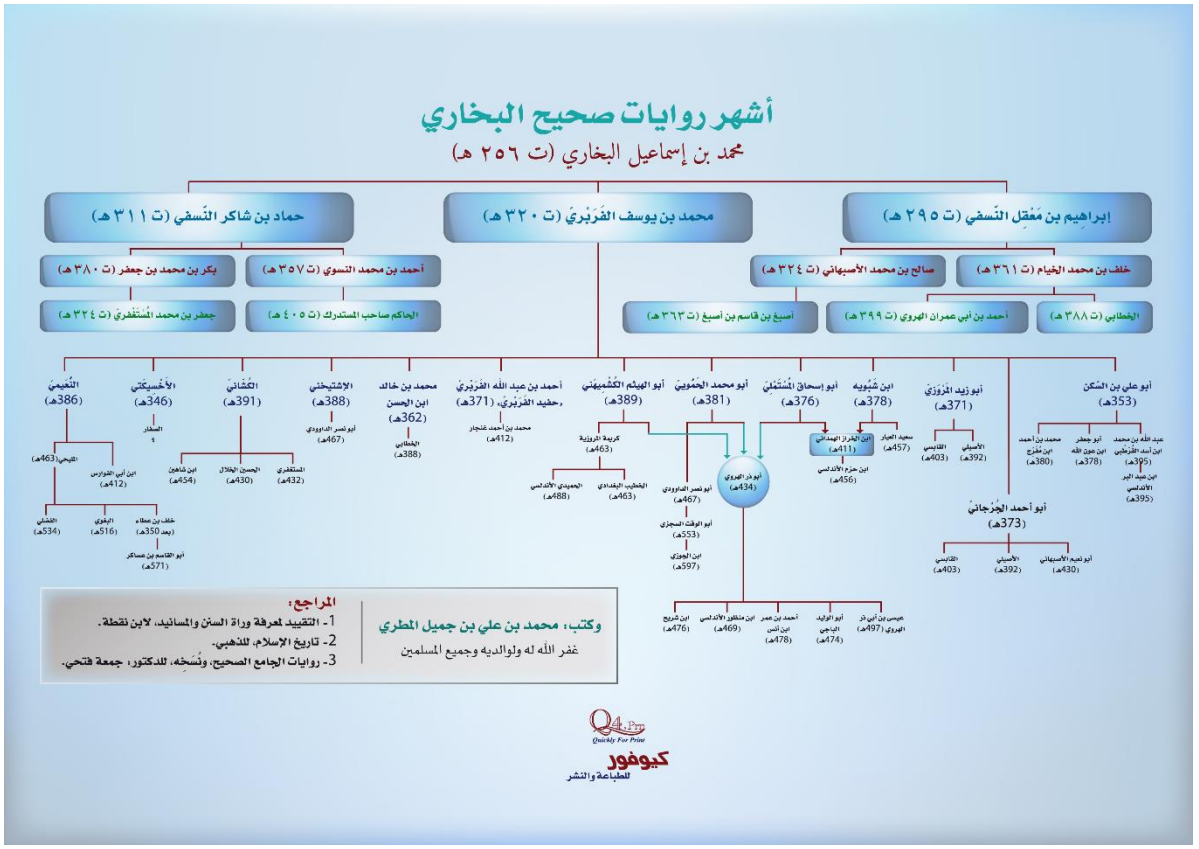

فالإسناد من الدين، حتى القرآن الكريم بقراءاته العشر المتواترة له أسانيد معروفة عند القراء إلى يومنا هذا، فتجد الحافظَ لكتاب الله المجازَ فيه له إجازة مكتوبة فيها سلسلة القراء، فيروي القارئ الحافظ تلك القراءة المجازِ فيها من طريق أولئك القُرَّاء إلى النبي محمد ﷺ.

فمثلاً: رواية حفص يرويها في يومنا هذا القارئ المجازُ عن شيخه، وشيخه عن شيخه؛ حتى يصل الإسناد إلى حفص بن سليمان، وهو يرويها عن شيخه عاصم، وعاصم يرويها عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وهما يرويان تلك القراءة عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت ﷺ عن النبي ﷺ.

ولا يوجد في أمةٍ من الأمم الاعتناء بالأسانيد إلا عند علماء المسلمين؛ وبهذا حفظ الله دينه وكتابه وسنة نبيه ﷺ.

إذا لا يضر أن تكون نسخة صحيح البخاري التي كتبها بخط يده غير موجودة اليوم؛ لأنَّ طلابه قد كتبوا منها نسخًا كثيرة، ثم كتب من جاء بعدهم من تلك النسخ نسخًا أخرى كثيرة تُطابق النسخة التي كتبها البخاري بخط يده، وبهذه الطريقة انتشرت نُسخ صحيح البخاري في جميع الآفاق، فقد سمع كتاب البخاري تسعون ألفًا من الطلاب - كما قال تلميذه الفِرَبْرِي - وهم من بلدان مختلفة، فنسخ الطلاب كتاب البخاري وانتشرت في بلدانهم.

وتوجد إلى الآن كثيرٌ من النسخ المخطوطة لصحيح البخاري في مختلف مكتبات المخطوطات في العالم، وكلُّ نسخة مخطوطة في مكتبات المخطوطات في العالم العربي والإسلامي أو في الشرق أو في الغرب تكاد تكون متطابقة تمامًا

مع غيرها من النسخ المخطوطة؛ لأن الرواة في كل عصر كانوا يكتبون صحيح البخاري ويطابقونه بالنسخ المصححة المتقنة، ثم يروونه عن مشايخهم بأسانيد متصلة إلى الإمام البخاري نفسه، وقد توجد بعض الفروق اليسيرة بين النسخ، وأهل العلم المعتنون بصحيح البخاري رواية أو شرحًا يبينون تلك الفروق اليسيرة التي لا تضر، مثل كتابة: (حدثنا) في بعض النسخ، وفي بعض النسخ: (أخبرنا)، ونحو ذلك.

ومخطوطات صحيح البخاري الموجودة حاليًا في مكتبات العالم ٧٥٤١ مخطوطة، كما في الموقع الإلكتروني: (كشاف البخاري) الخاص بجمع مخطوطات صحيح البخاري من مختلف مكتبات العالم، مع وصف كل مخطوطة، وذكر اسم ناسخها، وتاريخ نسخها، وذكر سماعات العلماء لها، مع تصويرها، وإمكان تنزيلها، وهذا رابط الموقع:

https://cutt.us/XyWlg

تتبع العلماء لصحيح البخاري وغيره من مؤلفاته

يدَّعي بعض الجهال أن أهل السنة يزعمون العصمة للإمام البخاري، أو أنهم يجعلون صحيح الإمام البخاري كالقرآن الكريم في صحة كل حرف فيه، وإنما قال أهل العلم: إن صحيح البخاري أصح الكتب المصنَّفة؛ لأنه تحرى أشد التحري في الأحاديث التي ضمنها صحيحه، فكانت تلك الأحاديث بشهادة أهل العلم المتخصصين أصح الأحاديث النبوية، وشهادة أهل العلم بذلك شهادة عن علم وإنصاف، وبعد تتبعهم لأحاديث البخاري حديثًا حديثًا، بل إن بعض الحفاظ تكلم عن بعض تلك الأحاديث من بعض طرقها وأسانيدها، وبعضهم خالف البخاري في صحة بعضها.

فأهل السنة والجماعة لا يجعلون العصمة لغير الأنبياء، وكل عالم يعلم ويجهل، ويصيب ويخطىء، والأمر كما قال عالم المدينة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر»، وأشار إلى قبر النبي محمد ﷺ.

والبخاري غير معصوم كغيره من العلماء، قال الحافظ الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في مستخرجه على صحيح البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «رحم الله أبا عبد الله البخاري، من ذا الذي يسلم من الغلط؟!»[1].

(١) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (١/ ٣٦٩).

ثم إنه من المعروف عند علماء الحديث أن البخاري قد يذكر حديثًا صحيحًا، لكن فيه جملة أو لفظة ليست صحيحة، وإنما ذكرها البخاري لكونها مذكورة في الحديث الذي رواه، مثال ذلك:

روى البخاري (٦٩٨٢) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة ﵂ حديثًا طويلاً في أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي في غار حراء، وقصته مع خديجة وورقة بن نوفل، وفي آخر الحديث ما لفظه: «وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ - فيما بلغنا - حزنًا غداً منه مراراً كي يتردى من رءوس شواهق الجبال».

فهذا الكلام الأخير من قول الزهري فيما بلغه من فعل النبي عليه الصلاة والسلام، ومعلوم عند المتخصصين في الحديث أنَّ الإمام البخاري عندما يروي الحديث الطويل قد يكون في ذلك الحديث لفظة أو جملة قالها بعض الرواة كتفسير أو رواية مرسلة يذكرها الراوي حين يروي ذلك الحديث الطويل، فالبخاري يذكر الحديث بطوله بكل ما ورد فيه، ولا يحذف منه تلك اللفظة أو الجملة التي قالها بعض الرواة، وأهل الحديث يميزون الحديث المتصل من غيره.

فقول الزهري ﵀ في هذا الحديث: «فيما بلغنا» يبين أنَّ هذه الجملة ليست مما رواه عن عروة عن عائشة ﵂، بل رواها عن أناس لم يسمهم، فهي رواية ضعيفة غير متصلة، وليست على شرط البخاري في الصحة، وإنما ذكرها البخاري ﵀ لكونها متصلة في نفس الحديث الطويل.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح هذا الحديث: «القائل: (فيما بلغنا) هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري، وليس موصولا»[1].

(١) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢/ ٣٥٩).

تعليل أحاديث صحيح البخاري بين المحدِّثين والمغرضين

كبار العلماء المحدِّثين رحمهم الله انتقدوا بعض الألفاظ أو الروايات في أحاديثَ يسيرةٍ في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهي أحاديث قليلة، وكلامهم فيها يزيد المسلمَ يقيناً بصحة أحاديث صحيح البخاري ومسلم؛ لأنَّ المحدِّثين لا يجاملون أحداً كائناً من كان.

وقد اجتهد كبار حفاظ الحديث في تتبع أحاديث صحيحي البخاري ومسلم كلها حديثاً حديثاً، وتكلموا عن أيِّ عِلَّةٍ خَفِيَّةٍ تَظْهَرُ لهم في بعض طرق أحاديثهما، أو في لفظة واحدة، وإنْ كان الحديث صحيحاً محفوظاً من طريقٍ آخر، وكتاب الإمام الدارقطني (الإلزامات والتتبع) خيرُ شاهدٍ على ذلك، فقد تتبع أحاديث الصحيحين، وتكلم على أدنى علَّةٍ تظهر له، وإنْ كانت غيرَ مؤثرةٍ في صحة الحديث.

وكذلك فعل غير الدارقطني من علماء أهل الحديث النقاد؛ كابن عمار الشهيد، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني وغيرهم.

وأكثر ما يُعِلُّونَ الحديث بأنه روي من طريقٍ آخر موقوفاً أو مرسلاً، ولا يلزم من هذا تضعيفه مرفوعاً أو متصلاً؛ لأنَّ الراوي قد يروي الحديث مرفوعاً، ويرويه أحياناً موقوفاً على الصحابي ولا يرفعه، أو يرويه متصلاً

ويرويه أحيانًا مرسلاً، فإنْ كان مَنْ رفعه أو وصله ثقة حافظًا؛ فلا جناح على البخاري أو مسلم في ذكر الرواية المرفوعة أو الموصولة عنه، والعبرة عند المحدِّثين في ترجيح المرفوع أو الموقوف أو الموصول أو المرسل بالقرائن.

وإن مما يُشنِّع به الطاعنون في صحيح البخاري: أنَّ هناك من أهل العلم بالحديث من قد تكلَّم وانتقد أحاديث في صحيح البخاري، مما يدلُّ على وجود أخطاء فيه.

والجواب عن هذا: أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بَشَرٌ يُخْطِئ ويُصِيْب، والكتاب السالم من أي خطأ هو كتاب ربنا سبحانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤١-٤٢].

وتبيين علماء الحديث لأي خطأ في صحيح البخاري أو غيره من كتب الحديث يزيد ثقتنا بعلماء الحديث، ونطمئن لما صححوه، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري الأحاديث المُنتقدة في صحيح البخاري، وهي مائة وعشرة أحاديث فقط، وقد أجاب ابن حجر عن تلك الأحاديث المنتقدة حديثًا حديثًا، ويتبين للمطلع على ذلك أن غالب ما انتُقد على البخاري فالصواب فيه مع البخاري.

ولا عتب على العلماء النقاد الذين يجمعون طرق الحديث ويتكلمون في تضعيفه بعلم وإنصاف، وبمنهج علمي متين بحسب قواعد المحدثين في البحث والتحقيق، ويبقى قولهم ورأيهم ظنِّيا كما هو رأي من يخالفهم؛ لأن تعليل الأحاديث مبني على غلبة الظن كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «تعليل الأئمة

للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال»[1].

وأما من أراد أن يُشَكِّكَ في حديثٍ في صحيح البخاري أو في غيره -مما صح سنده- فلا يُقبل منه ذلك إلا إذا أتى بحجة بيِّنة بحسب القواعد التي وضعها أهل الحديث رحمهم الله، فإنهم يجمعون طرق الحديث فيتبين لهم الصواب من الخطأ، وبجمعهم للروايات يتبين لهم حال الرواة في الحفظ والإتقان، فمن وافق أصحابه الذين يشاركونه في الرواية عن شيخهم؛ تبين لهم ضبطه وإتقانه، فإنْ خالفهم بالزيادة والنقصان والخطأ؛ تبين لهم ضعف حفظه، فإن أضاف إلى ذلك تفرُّده بروايات عن شيخهم الواحد ولم يذكرها غيره من طلاب ذلك الشيخ؛ تَبَيَّنَ لأهل الحديث كذب ذلك الراوي، أو اتهموه بالكذب، بحسب إكثاره من التفرد، وبحسب مروياته ومخالفته لأقرانه الذين يروون عن شيخ واحد.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم»[2].

(١) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٥٨٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (١/١٠).

حقيقة يخفيها الطاعنون في صحيح البخاري

كل حديث في صحيح البخاري قد تابعه على روايته غيره من أقرانه أو شيوخه أو شيوخ شيوخه، وكذلك تابعه على روايته من جاء بعده من غير طريقه.

هذه الحقيقة يخفيها الطاعنون في صحيح البخاري، ويوهمون العوام الذين يسمعون لهم أن البخاري تفرد برواية الأحاديث التي في صحيحه، وأنه افتراها، ويخفون عن الناس هذه الحقيقة التي يكرهون ظهورها؛ لأنها تبطل كل كلامهم في الطعن في أي حديث في صحيح البخاري، وذلك لأن البخاري لم يتفرد برواية أي حديث، ولا يخفى على طلاب العلم والباحثين أن كل الأحاديث التي في صحيح البخاري موجودة في كتب غيره من علماء الحديث، وبعض تلك الكتب كانت مصنَّفة من قبل أن يُخلق البخاري، فلا يصح الطعن في البخاري من أجل حديثٍ هو موجود في كتب غيره من مشايخه أو مشايخ مشايخه أو أقرانه.

ومن كتب الحديث التي كانت موجودة من قبل أن يؤلف البخاري صحيحه: جامع معمر بن راشد، وموطأ مالك، ومسند عبد الله بن المبارك، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أحمد بن حنبل، وغيرها من الكتب المطبوعة.

وبعض هذا الكتب موسوعات كبيرة جداً، فيها من أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام وأقوال أصحابه والتابعين وأخبارهم الشيء الكثير.

فمثلاً: مصنف عبد الرزاق الصنعاني عدد أحاديثه (١٩٤١٨) أي: ما يقارب عشرين ألف حديث، منها المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي والمقطوع عن التابعي أو أتباع التابعين، ومصنف ابن أبي شيبة عدد أحاديثه المرفوعة والموقوفة والمقطوعة (٣٧٩٤٣)، ومسند أحمد بن حنبل عدد أحاديثه (٢٧٦٤٧)، وغالبها أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومنها الصحيح والضعيف، وكثير منها مكرر.

وهؤلاء الحفاظ الثلاثة كلهم قبل زمن البخاري، فعبد الرزاق الصنعاني توفي سنة ٢١١ هجرية، وهو من مشايخ شيوخ البخاري، وأبو بكر بن أبي شيبة توفي سنة ٢٣٥ هجرية، وهو من مشايخ البخاري، وأحمد بن حنبل توفي سنة ٢٤١ هجرية، وهو أيضا من مشايخ البخاري.

أما البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هجرية، وتلميذه مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هجرية فقد اقتصرا في صحيحيهما على أصح الأحاديث النبوية، فعدد أحاديث صحيح البخاري (٢٥٠٠) حديث تقريباً بدون تكرار، وعدد أحاديثه مع التكرار (٧٥٦٣)، وعدد أحاديث صحيح مسلم (٣٠٣٣) حديث بلا تكرار.

ونأخذ مثالاً أول حديث في صحيح البخاري، لننظر من رواه غيره:

قال الإمام البخاري رحمه الله في أول حديث في صحيحه رقم (١): حدَّثنا الحُمَيْدِي عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْر، قال: حدَّثنا سُفْيان. وفي (٥٤) قال: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة، قال: أَخْبَرنا مالك. وفي (٢٥٢٩) قال: حدَّثنا مُحَمد بن كَثِير، عن سُفْيان. وفي (٣٨٩٨) قال: حدَّثنا مُسَدَّد، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. وفي (٥٠٧٠) قال: حدَّثنا يَحيى بن قزعة، قال: حدَّثنا مالك. وفي (٦٦٨٩) قال: حدَّثنا قُتَيْبَة بن سَعِيد، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب. وفي (٦٩٥٣) قال: حدَّثنا أبو النُّعْمان، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. فهؤلاء سبعة من مشايخ البخاري يروي الإمام البخاري الحديث من طريقهم في سبعة مواضع من صحيحه، وكلهم يروونه عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني مُحَمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِي، أنه سَمِعَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

فمن هم الذين رووا هذا الحديث غير البخاري، وذكروه في مصنفاتهم؟

الجواب: هذا الحديث رواه الحافظ الكبير الحُمَيْدِي في مسنده (٢٨) قال: حدَّثنا سُفْيان.

والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (١٦٨) قال: حدَّثنا سُفْيان. ورواه أحمد أيضا في مسنده عن شيخ آخر (٣٠٠) قال: حدَّثنا يَزِيد.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٤٩٦٢) قال: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب، قال: حدَّثنا مالك. وفي (٤٩٦٣) قال: حدَّثنا مُحَمد بن رمح بن المهاجر، قال: أَخْبَرنا اللَّيْث، ورواه الإمام مسلم أيضًا في صحيحه عن شيخ ثان فقال: حدَّثنا أبو الرَّبِيع العتكي، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. ورواه مسلم أيضًا عن شيخ ثالث فقال: وحدَّثنا مُحَمد ابن المُثَنَّى، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب الثَّقَفِي. ورواه مسلم أيضًا عن شيخ رابع فقال: وحدَّثنا إِسْحَاق بن إبراهيم، قال: أَخْبَرنا أبو خالد الأَحْمَر سُلَيْمان بن حَيَّان. ورواه مسلم أيضًا عن شيخ خامس فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن عَبْد الله بن نُمَيْر قال: حدَّثنا حَفْص بن غِيَاث ويَزِيد بن هارون. ورواه مسلم أيضًا عن شيخ سادس فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن العَلاَء الهَمْدَانِي، قال: حدَّثنا ابن المُبَارك. ورواه مسلم أيضًا عن شيخ سابع فقال: وحدَّثنا ابن أَبي عُمَر قال: حدَّثنا سُفْيان.

وأخرجه الإمام أبو داود (٢٢٠١) قال: حدَّثنا مُحَمد بن كَثِير، قال: أَخْبَرنا سُفْيان. وأخرجه الإمام ابن ماجه (٤٢٢٧) قال: حدَّثنا أبو بَكْر بن أَبي شَيْبَة قال: حدَّثنا يَزِيد بن هارون. ورواه ابن ماجه أيضًا عن شيخ ثان فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن رمح، قال: أنبأنا اللَّيْث بن سَعْد.

وأخرجه الإمام التِّرمِذي (١٦٤٧) قال: حدَّثنا مُحَمد بن المُثَنَّى، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب الثَّقَفِي.

وأخرجه الإمام النَّسائي في السنن الصغرى (٧٥) قال: أَخْبَرنا يَحيى بن حَبِيب بن عربي عن حَمَّاد. ورواه النسائي أيضًا عن شيخ ثان (٣٤٣٧) فقال: قال الحارث بن مِسْكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، قال: أخبرني

مالك، ورواه النسائي أيضاً عن شيخ ثالث (٣٤٣٧) فقال: أَخْبَرنا عَمْرو بن مَنْصُور، قال: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة، قال: حدَّثنا مالك، ورواه النسائي أيضاً عن شيخ رابع (٣٧٩٤) فقال: أَخْبَرنا إِسْحَاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا سُلَيْمان بن حَيَّان. ورواه النسائي أيضاً في السنن الكبرى (٧٨) عن شيخ خامس فقال: وأخبرنا سُلَيْمان بن مَنْصُور، قال: أنبأنا عَبْد اللهِ بن المُبَارك.

وأخرجه الإمام ابن خزيمة في صحيحه (١٤٢) قال: حدَّثنا يَحيى بن حَبِيب بن عربي الحارثي، وأحمد بن عَبْدَة الضَّبِّيّ قالا: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد، ورواه ابن خزيمة أيضاً عن شيخ ثان (١٤٣) فقال: حدَّثنا مُحَمد بن الوَلِيد، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب، يعني ابن عَبْد المَجِيد الثَّقَفِي.

وهؤلاء العشرة (سُفْيان بن عُيَيْنَة، ويَزِيد بن هارون، ومالك بن أنس، وسُفْيان الثَّوْرِي، وحَمَّاد بن زَيْد، وعَبْد الوَهَّاب، والليث بن سَعْد، وأبو خالد الأَحْمَر، وحفص بن غِيَاث، وعَبْد اللهِ بن المُبَارك) رووا الحديث عن يَحيى بن سَعِيد الأَنْصَارِيّ، قال: أخبرني مُحَمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِي، أنه سَمِعَ علقمة بن وَقَّاص اللَّيْثِي عن عمر بن الخطاب ﷺ، وذكر الحديث.

وبهذا يتبين أن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ لم يتفرد برواية أحاديث صحيحه، ولو أن البخاري لم يُخلَق فالأحاديث الصحيحة محفوظة في كتب غيره من علماء الحديث، الذين كانوا قبله أو عاشوا في زمنه أو جاءوا بعده، فلا معنى لأي طعن في صحيح البخاري، والحمد لله رب العالمين.

خَاتِمَةٌ

كل ما تحتاج إليه الأمة لمعرفة دينها محفوظ في كتاب الله سبحانه، وما صح من سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، ويجب على المسلم أن يعتصم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما كان عليه الصحابة ﷺ ومن اتبعهم بإحسان، فهم لا يجتمعون على ضلالة، ومن اقتدى بهم فقد اهتدى، ومن اتبع الهوى فقد هوى.

قال الله تعالى مثنيًا على الصحابة ومن اتبعهم بإحسان: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

وعن العرباض بن سارية س قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ ﷻ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ،

تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[1].

وَكَتَبَهُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ جَمِيلٍ الْمَطَرِيُّ

عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

(١) رواه أحمد (١٧١٤٥) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وصححه.

المحتويات

مُقَدِّمَةٌ..... ٤
أهمية السنة النبوية ٥
تدوين السنة النبوية..... ٨
خطورة التكذيب بما صح من حديث رسول الله ﷺ..... ١٣
هل يجوز تكذيب الحديث الذي لا تفهمه؟..... ١٦
خطورة الظن السيء بالعلماء الراسخين ٢٢
حجية خبر الآحاد في مسائل الفقه والاعتقاد..... ٢٤
أقسام الأحاديث النبوية..... ٢٩
إنصاف علماء الحديث..... ٣٤
قواعد مهمة في التعامل مع السنة النبوية..... ٤٠
من هو الإمام البخاري؟..... ٤٨
نبذة تعريفية مختصرة بكتاب صحيح البخاري..... ٥٢
هل نسخة صحيح البخاري التي كتبها بيده موجودة إلى يومنا هذا؟ ٥٥
تتبع العلماء لصحيح البخاري وغيره من مؤلفاته..... ٦٠

تعليل أحاديث صحيح البخاري بين المحدِّثين والمغرضين..... ٦٣
حقيقة يخفيها الطاعنون في صحيح البخاري..... ٦٦
خَاتِمَةٌ..... ٧١
المحتويات..... ٧٣